

التوجه نحو أفريقيا

موانئ دبي



مركز دبي لبحوث السياسات العامة
Dubai Public Policy Research Centre

موانئ دبي العالمية ودولتي جيبوتي
والصومال

موانئ دبي العالمي ودولة
السنغال

موانئ دبي العالمي ودولة
أنغولا

دولة الامارات والقارة الأفريقية

17 يناير 2021

د. إبراهيم كرسني
مستشار اقتصادي



التوجه نحو أفريقيا: موانئ دبي

مقدمة

تتطرقنا في التقرير الأول من هذه السلسلة الى أهمية الدول الأفريقية، وبالأخص القرن الأفريقي، بالنسبة لدول العالم من حيث وفرة الموارد الطبيعية والزراعية والحيوانية والمعدنية، بما في ذلك اليورانيوم والمعادن الثمينة، وكذلك توفر المياه العذبة التي تتدفق من الأنهار في جميع أنحاء القارة. وكذلك مدى التنافس على هذه المنطقة بين دول العالم على المستويين الاقليمي والعالمي وذلك لبسط نفوذها والفوز باستغلال تلك الموارد.

وسنتطرق في هذا التقرير الى علاقة دولة الامارات بالقارة الأفريقية ومدى التنافس التي تواجهه من بقية دول العالم وذلك من خلال تطرقنا لاستثمارات شركة موانئ دبي العالمية كنموذج لذلك.

دولة الإمارات والقارة الأفريقية

تتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى تعزيز علاقاتها مع أفريقيا. وهذا أمر يروق إلى العديد من القادة الأفارقة الذين يرون من خلال دبي مدخلا لتنمية اقتصاداتهم. وحاليا تحيي الصين أحد أقدم طرق التجارة في العالم، مبادرة الحزام والطريق، التي رحبت بها الامارات وأصبحت جزءا منها وهي تعطي دافعا كبيرا لحكومتها الإمارات والصين وللحكومات الأفريقية لربط هذه المناطق الثلاث ببعضها البعض، بعد أن فرضت الدولة نفسها كبوابة رئيسية إلى أفريقيا، وكثاني أكبر مستثمر أجنبي في القارة بعد الصين.

بلغت الصادرات غير النفطية وإعادة التصدير من الإمارات إلى أفريقيا في 2018، حوالي 18 مليار يورو. الكثير منها عبر موانئ دبي العالمية الموجودة، في 7 دول أفريقية. إذ تمثل أفريقيا 10% من إيرادات عملاق الموانئ. كما يوجد لاعبون إماراتيون آخرون نشطون في القارة. ظلت موانئ دبي العالمية متفائلة بشأن آفاق النمو في أفريقيا.

حيث لديها استثمارات عالية في مصر والسودان والجزائر وجيبوتي ورواندا وأرض الصومال وموزمبيق والسنغال. أبدى مشغل الموانئ اهتمامًا متزايدًا بالقارة على الرغم من الخلاف القانوني حول عملياته في جيبوتي.

كانت التجارة مع دول العالم في السنوات الماضية إما ثابتة أو في تراجع، لكنها نمت مع دول أفريقيا، بل تضاعفت تقريبًا. وبدلاً من البيع لأفريقيا تستقر دبي في أسواق كبيرة ككينيا وتنزانيا وتتطلع إلى إثيوبيا التي يبلغ عدد سكانها 100 مليون نسمة، أي أكثر بعشرة أضعاف من سكان الإمارات. لذا تسعى دبي إلى تكريس هذه الطريقة في العمل. تريد أن تتواجد على الأرض، وأن تقدم حلولاً لمواجهة التحديات في أفريقيا. فالتمويل ليس سهلاً. إذا حصلت الشركات على نصائح جيدة وامتلكت نموذج عمل صحيح، يمكنها عندئذ الوصول إلى دبي، والتعرف على شبكة من أصحاب رأس المال المغامر المهتم بأفريقيا، فهم يودون الوصول إلى أسواق أفريقيا.

تسعى الشركات الإماراتية إلى تجنب أمثال المأزق السياسي الذي تسبب في فشل الاستثمارات السابقة في الأرض لإنتاج الغذاء حيث لا يزال الأمن الغذائي والمائي يمثل مصلحة مهمة لدولة الإمارات العربية المتحدة ودول الخليج الأخرى في شرق أفريقيا. وتزعم شركة الظاهرة القابضة الخاصة، التي توجد رئاستها في أبوظبي والتي تمتلك أراضي زراعية في أفريقيا، أنها تستخدم صيغة تقاسم النصف بالنصف (50-50) من الإنتاج مع الشركات المحلية وتشغل العمال المحليين.

ان أسلوب تعامل دبي مع الشركات الأفريقية قد جعل تلك الشركات تنجذب إلى دبي بسبب خبرتها في مجالات عديدة. وتوجد حوالي 21 ألف شركة أفريقية في إمارة دبي تتطلع إلى مناخ تتوفر فيه حوافز الإعفاءات الضريبية والحصول على التأشيرة والتمويل الإسلامي. يحتاج الكثير من تلك الشركات إلى مستندات تمويل تتوافق مع أحكام الشريعة الإسلامية، وينطوي ذلك على نهج مبتكر للأعمال. صحيح أن الشكوك والمخاطر تشوب أفريقيا، لكنها تتمتع أيضاً بالفرص الاستثمارية. وتتطلع دبي إلى أن يتم تطبيق النموذج الذي اتبعته مع القارة الأفريقية في الأسواق الناشئة الأخرى، سواء كان ذلك في أمريكا اللاتينية أو أوقيانوسيا أو آسيا الوسطى.

تؤكد إمارة دبي على هذا النوع من التعاون لأنه يفيد اقتصادها واقتصاد أفريقيا، ويفتح فصلاً جديداً بين الطرفين. كما أن الأفارقة يركزون على الابتكار كوسيلة لحل مختلف القضايا، من مكافحة الجريمة إلى تعليم الأطفال ومن الأمن الغذائي إلى النقل العام، والاستجابة للطوارئ.

موانئ دبي العالمية ودولتي جيوتي والصومال

منذ تأسيسها تمكنت شركة موانئ دبي العالمية من الانتشار في معظم أنحاء العالم بحيث باتت عملياتها تشمل 70 محطة بحرية وبرية في 31 دولة، وتقوم بمناولة ما يزيد على 60 مليون حاوية نمطية سنوياً بمعدل أكثر من 150 ألف حاوية يومياً، وهي تخدم حوالي 70 ألف سفينة حاويات في العام الواحد، أو ما يقرب من 190 ألف سفينة يومياً وسط توقعات أن يتجاوز هذا الرقم الـ 100 مليون حاوية العام 2020، وذلك تماشياً مع متطلبات نمو حجم التجارة العالمية مع المحافظة على هيكلية أعمالها التي تركز بنسبة 70% على بضائع المنشأ والمقصد، وبنسبة 75% على الأسواق الناشئة الأسرع نمواً.

تم افتتاح محطة دوراليه، التي أقامتها موانئ دبي العالمية في جيوتي في عام 2009، وهي محطة الحاويات الوحيدة في القرن الأفريقي القادرة على التعامل مع سفن الحاويات التي يبلغ وزنها 15 ألف طن. وسرعان ما أصبح هذا المشروع هو المستودع الأكبر أهمية لأكبر دولة وأهم اقتصاد في المنطقة، وهي إثيوبيا، التي أصبحت بلداً من دون منفذ مائي بعد استقلال إريتريا عام 1993.

وقد وقع خلاف بين أبو ظبي وجيوتي ووصل إلى حد القطيعة واللجوء للمحاكم الدولية بين البلدين، ووصل هذا الخلاف إلى ذروته بُعيد فسخ جيوتي للعقد المبرم مع الإمارات، في فبراير من العام 2006، بسبب تعارضه مع المصالح الأساسية للدولة، كما تزعم جيوتي.

وفي أبريل من عام 2019، أصدرت محكمة لندن للتحكيم الدولي حكماً جديداً يقضي بدفع الحكومة الجيبوتية مبلغ 385 مليون دولار إلى شركة موانئ دبي العالمية على خلفية النزاع في قضية محطة دوراليه للحاويات، إذ خلصت المحكمة إلى أن الحكومة الجيبوتية انتهكت اتفاق الامتياز، الموقع في العام 2006، والذي ينص على إقامة محطة حاويات في دوراليه وخاصة الحق الحصري على جميع مرافق مناولة الحاويات في منطقة جيوتي. كما توصلت المحكمة إلى أنه عبر القيام بتطوير فرص جديدة لميناء حاويات بالتعاون مع شركة "تشاينا ميرشنتس" القابضة المحدودة ومقرها هونغ كونغ، فإن جيوتي انتهكت حقوق الشركة وخاصة الحقوق الحصرية.



كما اتفقت السلطات الارترية والإماراتية بإقامة منشآت ضخمة تقوم بتشبيدها الإمارات عبر اتفاق بين شركة موانئ دبي العالمية وبين الحكومة الارترية في ميناء عصب الارتري. يقضي الاتفاق بأن تتحصل ارتريا على 30% من إيرادات الميناء بعد تشغيله ويبدأ التشغيل الحقيقي حسب الاتفاق في ميناء ومطار عصب خلال عام 2018م.

كما تم الكشف مؤخراً عن تطور آخر ذا علاقة بهذا الأمر وهو أنه بعد مرور عام على انتهاء موانئ دبي العالمية من إبرام اتفاقية مع جمهورية أرض الصومال (صوماليلاند) وهي منطقة تنعم بما يشبه الحكم الذاتي الجزئي لتطوير ميناء تجاري في بربرة بقيمة 442 مليون دولار، وقعت إثيوبيا على صفقة مع مشغل الميناء وحكومة صوماليلاند للحصول على حصة 19 في المئة من الميناء.

موانئ دبي العالمي ودولة السنغال

تستهدف موانئ دبي العالمية، المزود العالمي الرائد للحلول اللوجستية الذكية المتكاملة، المزيد من التوسع في الاستثمارات في القارة الأفريقية، ما يعكس التزام إمارة دبي ومؤسساتها الاقتصادية باستحداث وتنفيذ مشروعات من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي. وفي هذا السياق وقعت موانئ دبي العالمية مؤخراً اتفاقية مع السنغال لتعزيز منافع امتياز ميناء دكار لمدة 50 عاماً باستثمارات تناهز 4.15 مليار درهم (حوالي 1.13 مليار دولار).

وأوضحت موانئ دبي العالمية أن الاتفاقية التي وقعتها مؤخراً مع حكومة السنغال لتطوير ميناء بحري في المياه العميقة بمنطقة نديان، يبعد عن الميناء الموجود حالياً بنحو 50 كيلومتراً، تأتي في إطار الالتزام ضمن امتياز ميناء دكار والذي تصل مدته إلى 50 عاماً، على فترتين مدة كل منهما 25 عاماً، حيث تبدأ مع تدشين عمليات الميناء الجديد، وذلك حسب الملحق الذي تمت إضافته إلى الامتياز الحالي الممنوح في عام 2017.

وستقوم موانئ دبي العالمية بإنشاء إدارة محطة الحاويات التي تبلغ مساحتها 300 هكتار، كما ستقوم بتصميم وتمويل أعمال التطوير المطلوبة في البنية التحتية البرية والبحرية للميناء الجديد الذي تبلغ مساحته 600 هكتار. وستستثمر موانئ دبي العالمية - دكار نحو 837 مليون دولار خلال المرحلة الأولى من المشروع، فيما يُعد أكبر استثمار يرضه القطاع الخاص في تاريخ السنغال، كما من المتوقع أن تستثمر الشركة 290 مليون دولار أميركي في المرحلة الثانية.

ومن المقرر أن يتم تشغيل المرحلة الأولى من المشروع جنباً إلى جنب مع محطة حاويات موانئ دبي العالمية - دكار الحالية، فيما تهدف رؤية الحكومة السنغالية إلى تطوير ميناء نديان ليصبح مركزاً للأنشطة الملاحية على مدى المئة عام المقبلة كما تخطط موانئ دبي العالمية لتأسيس منطقة اقتصادية خاصة بالقرب من



ميناء نديان لزيادة الجاذبية الاستثمارية للسنغال أمام الشركات الأجنبية الراغبة في الاستثمار في منطقة غرب أفريقيا. يُذكر أن السنغال هي ثاني دولة تنضم إلى مبادرة "الجواز اللوجستي العالمي"، التي أطلقتها دبي لتعزيز الفرص الاستثمارية والتبادل التجاري بين الأسواق النامية، والتغلب على العوائق التجارية، ما يساهم في تعزيز مكانة السنغال كمركز تجاري رئيسي لمنطقة غرب أفريقيا.

موانئ دبي العالمي ودولة أنجولا

إن موقع أنجولا على المحيط الأطلسي في جنوب إفريقيا يعني أن لديها فرصة للاستفادة من تدفقات التجارة إلى المنطقة المحيطة بها. تتوفر لدولة أنجولا إمكانيات أنجولا القوية لتحقيق مزيد من النمو الاقتصادي. تأتي خطط موانئ دبي العالمية في أنجولا بعد أن أبرمت أكبر صفقة استثمار في الموانئ في أفريقيا بعد اتفاق لتطوير ميناء نديان العميقة في السنغال. توجد المحطة في ميناء لواندا وستتعامل مع الحاويات والبضائع العامة. يبلغ طول رصيفها 610 مترًا بعمق 12.5 مترًا ومساحة 23 هكتارًا.

وتخطط موانئ دبي العالمية لاستثمار 190 مليون دولار أمريكي خلال فترة الامتياز التي تمتد لعشرين عامًا، وتتضمن تلك الاستثمارات إعادة تأهيل البنية التحتية الحالية، وإضافة معدات جديدة بهدف الارتقاء بجودة العمليات حسب المعايير العالمية ورفع كفاءة المحطة، وتدريب وتطوير قدرات طاقم العمل الحالي، مما يحقق الهدف الأوسع للشركة والمتمثل في زيادة سعة المحطة إلى 700 ألف حاوية نمطية قياس 20 قدمًا سنويًا.

تتعامل محطة الحاويات في ميناء لواندا بمناولة الحاويات والبضائع العامة، ويبلغ طول رصيفها 610 مترًا بعمق 12.5 مترًا، وتبلغ المساحة الكلية للمساحة 23 هكتارًا. وستكون محطة الحاويات متعددة الأغراض أول محطة حاويات بحرية تشغلها وتديرها مجموعة موانئ دبي العالمية على الساحل الغربي للجزء الجنوبي من قارة أفريقيا، ومن المتوقع أن تعزز هذه المحطة من حضور موانئ دبي العالمية في القارة الأفريقية.

تسعى الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا إلى توسيع نفوذها في القرن الأفريقي وهي ليست القوى الخارجية الوحيدة التي تضع اليوم نصب عينها هذه المنطقة، فقد أسست الصين مؤخراً منشأتها العسكرية الخارجية الأولى في جيبوتي، على بُعد حوالي عشرة كيلومترات فقط عن القاعدة الأمريكية الوحيدة في أفريقيا، محولةً البحر الأحمر إلى مسرح ناشئ للمنافسة بين القوى العظمى،

يتم الربط بين بين استثمار الإمارات في موانئ دبي العالمية باستثمار الإمبراطورية البريطانية في شركة الهند الشرقية لجهة أهميتها في توسيع النفوذ الخارجي وعادة ما يتم ربط ذلك بتواجد قواعد عسكرية بالقرب من الموانئ لاسيما في القرن الأفريقي وذلك للإشارة إلى الشركة كنمط من أنماط التحرك الاستراتيجي الذي يقرن الاقتصاد بالأمن.

المكاسب الحقيقية لدولة الامارات في ظل التنافس الدولي على دول القارة الأفريقية تأتي من خلال ما يمكن أن نطلق عليه، "ذراع التنمية الاقتصادية". حيث إن الصراع العسكري حول أفريقيا ومواردها قطعاً لن يدوم ولكن ما سيرسخ في الأرض على المدى الطويل هو الاستثمار الاقتصادي، وهو ما ظلت تستند عليه دولة الامارات في علاقاتها المزدهرة مع جميع الدول الأفريقية التي تستثمر على أراضيها.

يمكن للدول الأفريقية أن تستفيد من التحالفات الجديدة مع دول الخليج فقط في ظل إدارة سليمة لاقتصادها ومواردها. فستستطيع الدول الأفريقية بشكل خاص أن تستفيد من الاستثمار والمساعدة لتحسين البنية التحتية وخلق الوظائف ودخول الأسواق العالمية فيما تحاول تحديث اقتصاداتها.

الاستثمار في الموانئ هو استثمار في الممرات اللوجستية والتي تمثل شرايين التجارة والاقتصاد ولكن نظراً لأن معظم الدول الأفريقية التي يتم فيها الاستثمار تعوزها استثمارات البنية التحتية فإن الموانئ بدأت تأسس من جديد لمناطق حضرية يمكن أن يتكامل فيها الاستثمار بين الموانئ كأساس للجذب الاقتصادي والبنى التحتية العقارية وهو ما قد يخلق دوراً جديداً لشركة نخيل وذلك في التطوير العقاري للمدن التي يتم انشاء الموانئ فيها بما يخلق فرص استثمارية جديدة لدبي كما أنه سيعزز نموذجها التنموي.

بحوث هو مركز مستقل لبحوث السياسات العامة تأسس في دبي، الإمارات العربية المتحدة في عام 2002، ويركز على الشؤون الدولية، والشؤون الجغرافية الاستراتيجية، ودراسات السياسة العامة وبحث الرأي العام. نحن نجمع الخبراء في كل هذه المجالات للعمل معنا، والتعلم من بعضنا البعض وتعزيز التفكير الإبداعي.

ويقوم علماءنا ومحللونا بوضع توصيات عملية في مجال السياسات وتقديمها إلى واضعي السياسات وأصحاب المصلحة من أجل التحسين السياسي والاجتماعي في الوقت الذي نسعى فيه دائماً إلى تقديم «معارف قابلة للتنفيذ».

وفي كثير من الأحيان، يشارك بهوث في تنفيذ هذه التوصية. يؤمن بـ «بارث» في تبادل المعرفة من أجل النهوض بمجتمعنا، سواء في المنطقة العربية أو على الصعيد العالمي، ونحن نهدف في تحليل السياسات العامة وتوصياتنا إلى المساعدة على توسيع الفرص المتاحة للجميع وتعزيز فعالية الجمهور السياسات.